



PDF

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين افتتح أعمال السنة الثالثة من الدورة التاسعة لمجلس الشورى وألقى الخطاب الملكي السنوي

ولي العهد السعودي: نبذل كل جهد لخفض التصعيد دون أدنى تهاون في حفظ أمننا ولن نتردد بالرد الحازم على أي تهديد

■ لتعزيز استقرار المنطقة تم إنشاء «حلف مكة الدفاعي» مع تركيا وباكستان انطلاقاً من جهودنا المشتركة للقيام بدورنا في ضمان الأمن والاستقرار

■ بادرنا إلى إنشاء «التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات» لتعزيز الأمن البحري وحماية المصالح المشتركة في الممرات البحرية ونرفض استغلالها أداة ضغط

النفطية للأسواق الدولية رغم التصعيد، كما بادرت إلى إنشاء «التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات»، لتعزيز الأمن البحري وحماية المصالح المشتركة في الممرات البحرية الدولية، ورفض استغلالها أداة ضغط سياسي أو اقتصادي، وتبذل كل الجهود مع الشركاء للعمل على تعزيز التعاون الدولي لحفظ الأمن، وخفض التصعيد ونزع فتيل التوترات لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي مع التأكيد على ضرورة إسرار المجتمع الدولي للقيام بمسؤولياته، لضمان التدفق الأمن للسلع الأساسية والمساعدات الإنسانية..

وأدان ولي العهد السعودي «بكل قوة استمرار الاعتداءات الوحشية لسلطة الاحتلال على إخوتنا في فلسطين في قطاع غزة، وانتهاكاتها المتعددة للمسجد الأقصى، وندعو المجتمع الدولي ومجلس السلام على وجه الخصوص، لممارسة دوره المأمول للوصول إلى حل سياسي دائم..»

وأكد أن «التزام المملكة بحق الشعب الفلسطيني موقف راسخ، وجهد مستمر لن يتوقف إلى أن يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة وفقا للمرجعية الدولية..»

وتابع «وفي اليمن تؤكد المملكة دعمها الشامل، من خلال تحالف دعم الشرعية للحكومة اليمنية، لبيسط سلطتها على كامل البلاد واستعادة الاستقرار، والتصدي لاعتداءات الميليشيات الحوثية الإرهابية، التي اختارت الفوضى والخراب، وتهديد الشعب اليمني والمنطقة مسلكا لها..»

كما أكد على موقف المملكة الثابت والداعم لوحدة السودان واستقراره والمحافظة على مؤسساته الشرعية، وتجنب شعبه مأسى الحرب والدمار.

وختم صاحب السمو الملكي كلمته قائلا «نؤكد أننا نبذل كل جهد ممكن لخفض التصعيد ودعم الحلول الدبلوماسية من دون أدنى تهاون في حفظ أمننا، ولن نتردد بالرد الحازم على أي تهديد أو اعتداء يستهدف المساس به. وفي الختام نفخر بأبطالنا البواسل لتصديهم لجميع أشكال التهديدات، ويقتلهم واستعدادهم المستمر ليعفي الأمن مظلة لبلادنا، والاستقرار

درعا لها والأزدهار نهجها. كما نشكر الإخوة والأخوات أعضاء المجلس، على ما يقدمونه من جهود مقدرة..»

طموحات ترفع جودة التعليم إلى مرتبة متقدمة عالميا، ويقطع التحول الصحي أشواطاً متسارعة، لتكون الخدمة الصحية في أعلى درجاتها ومتوفرة بتغطية شاملة للمواطنين. ومع النجاح في خفض نسب البطالة، نعمل على الاستثمار في رأس المال البشري، بما يسهم في تعظيم فرص دخول المواطنين إلى سوق العمل، ويتيح لهم المنافسة والتميز في جميع المجالات، ليكونوا القوة المحركة للتنمية..»

ولفت إلى أن إجراءات إصلاح القطاع العقاري، أثمرت «توفير خيارات متعددة للمواطنين، وتعزيز كفاءة السوق العقارية ورفع نسبة تملك المساكن، ونحن مستمرون في العمل على معالجة التحديات التي يواجهها هذا القطاع، وماضون في اتخاذ الخطوات، التي تحقق المنفعة للمواطنين في كل جوانب حياتهم، بما لا يؤثر على التنمية ومقدرات الأجيال القادمة وبكفل الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة..»

ردع كل التهديدات

أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان على قدرة المملكة على ردع كل التهديدات قائلا «تملك بلادكم قدرات بشرية وعسكرية عالية الكفاءة، قادرة – بحول الله تعالى – على التصدي وردع لتهديدات بشكل كامل أيا كانت مصادرها. إن الاعتداءات التي استهدفت جميع دول مجلس التعاون، تؤكد على أن الأمن والاستقرار الخليجي كل لا يتجزأ، ونعمل مع إخوتنا على صون الأمن الخليجي، والسعي إلى التعاون الاستراتيجي والتكامل الاقتصادي، والاستمرار في تنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين لتعزيز العمل المشترك بما يحقق أهداف المجلس وببلي تعلعات مواطنيه..»

وأضاف «وفي سياق إسهاماتنا في تعزيز استقرار المنطقة، وتجنبها تبعات التوتر والصراعات وتنسيق الجهود، تم إنشاء «حلف مكة الدفاعي» بين المملكة والجمهورية التركية، وجمهورية باكستان الإسلامية، انطلاقاً من جهودنا المشتركة للقيام بدورنا في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وفي هذا الشأن نقرر وقوف الدول الشقيقة والصديقة إلى جانب المملكة، وإسهاماتها في تعزيز الأمن والاستقرار..»

أمن الطاقة العالمي

وقال «اليوم يتعرض العالم إلى أزمة طاقة مفتوحة الاحتمالات، كانت المملكة فيها صمام أمان الطاقة العالمي، بقدرتها على توفير الإمدادات



صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي يفتتح أعمال السنة الثالثة من الدورة التاسعة لمجلس الشورى

نؤكد الدعم الشامل للحكومة اليمنية لبسط سلطتها واستعادة الاستقرار والتصدي لاعتداءات الميليشيات الحوثية الإرهابية التي اختارت الفوضى والخراب وتهديد الشعب اليمني والمنطقة مسلكاً لها

المستمر، ولهما الأولوية في ميزانية الدولة، وجاء قرار نظام التعليم العام ليحقق

وازدهاره وتحسين جودة الحياة فيه، ويتصدر قطاعا التعليم والصحة اهتمامنا

وشدد على أن «الهدف الأساس لكل ما نقوم به الدولة، هو رفعة الوطن

على تمويل أولويات التنمية، ويضمن استدامة المكتسبات للأجيال القادمة..»

رئيس مجلس الشورى: لقد حظي المجلس منذ تأسيسه بدعم واهتمام القيادة ما جعله ركيزة من ركائز التنمية

وانطلاقاً مما تحظى به بلادنا من ثقل سياسي واقتصادي على الساحتين الإقليمية والدولية وأصل المجلس حضوره وفاعليته من خلال عضويته في مختلف الاتحادات والمنظمات البرلمانية، وعلاقته الممتدة مع العديد من برلمانات الدول الشقيقة والصديقة، كما كان لإسهام الأجهزة الحكومية وتعاونها الأثر الكبير في إنجاز العديد من الأعمال المتصلة باختصاص المجلس..»



رئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ د.عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

وأعرب آل شيخ باسمه وباسم مسؤولي المجلس وأعضائه ومنسوبيه عن بالغ الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين ولولي عهده على الدعم والإنجاز والمبادرة بعد مضي عشر سنوات من إطلاقها، تلك الرؤية التي أسهمت بفضل الله ثم بمتابعة سموكم الكريم المستمرة في تحويل الطموحات إلى واقع مليء بإنجازات تشهد لها الأرقام

وأضاف في كلمته التي نقلته وكالة الأنباء الرسمية (واس): «لقد حظي مجلس الشورى منذ تأسيسه بدعم واهتمام القيادة الرشيدة التي جعلت منه ركيزة من ركائز التنمية في هذا الوطن الغالي، وهو اليوم يستلهم من «رؤية السعودية 2030» كل معاني الإنجاز والمبادرة بعد مضي عشر سنوات من إطلاقها، تلك الرؤية التي أسهمت بفضل الله ثم بمتابعة سموكم الكريم المستمرة في تحويل الطموحات إلى واقع مليء بإنجازات تشهد لها الأرقام

وأضاف في كلمته التي نقلته وكالة الأنباء الرسمية (واس): «لقد حظي مجلس الشورى منذ تأسيسه بدعم واهتمام القيادة الرشيدة التي جعلت منه ركيزة من ركائز التنمية في هذا الوطن الغالي، وهو اليوم يستلهم من «رؤية السعودية 2030» كل معاني الإنجاز والمبادرة بعد مضي عشر سنوات من إطلاقها، تلك الرؤية التي أسهمت بفضل الله ثم بمتابعة سموكم الكريم المستمرة في تحويل الطموحات إلى واقع مليء بإنجازات تشهد لها الأرقام

وأضاف في كلمته التي نقلته وكالة الأنباء الرسمية (واس): «لقد حظي مجلس الشورى منذ تأسيسه بدعم واهتمام القيادة الرشيدة التي جعلت منه ركيزة من ركائز التنمية في هذا الوطن الغالي، وهو اليوم يستلهم من «رؤية السعودية 2030» كل معاني الإنجاز والمبادرة بعد مضي عشر سنوات من إطلاقها، تلك الرؤية التي أسهمت بفضل الله ثم بمتابعة سموكم الكريم المستمرة في تحويل الطموحات إلى واقع مليء بإنجازات تشهد لها الأرقام

الوجستية قدرتها على التعامل مع المتغيرات في سلاسل الإمداد، والمحافظة على انسيابية حركة السلع والخدمات. وأضاف «لقد باشر صندوق الاستثمارات العامة إستراتيجيته للخمس سنوات المقبلة، مركزاً على بناء منظومات اقتصادية محلية بقدرات تنافسية عالية، بشراكة محورية مع القطاع الخاص، وتعزيز المحتوى المحلي لتحقيق التحول الاقتصادي، والوصول إلى عوائد مالية مستدامة في الوقت نفسه، مع إسهام صندوق التنمية الوطني في تنمية العديد من القطاعات، مدعوماً بتمويل سنوي يضمن تحقيق مستهدفاتها..»

وأكد أن المملكة تتقدم عالمياً في الكثير من المؤشرات، منها المرتبة الأولى في مؤشر الجاهزية الرقمية، ومؤشر تنمية الاتصالات والتقنية ومؤشر الأمن السيبراني، والمرتبة الثانية في مؤشر نضج الحكومات الرقمية، كما دخلت قائمة الدول العشر الأكبر جاذبية للاستثمار التعديني. لقد أسميناً عام 2026 بعام «الذكاء الاصطناعي» تأكيداً لحرصنا على أن تكون المملكة رائدة عالمياً، في تطوير التطبيقات وحلول الذكاء الاصطناعي، واستثمارها لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات وتدريب الكفاءات السعودية..»

التكيف مع المتغيرات

وحول التطورات التي تشهدها المنطقة، قال سمو ولي العهد «جاءت الأحداث التي تمر بها المنطقة حالياً، برهاناً على أن التخطيط الطويل المدى لا يعني القنات والسكون، بل القدرة على التكيف مع المتغيرات. وفي ظل ما يشهده العالم من تحولات متوالية، تتجلى أهمية الإصلاحات التي عززت تنوع الاقتصاد، وأسهمت في زيادة قدرة المملكة على التعامل مع الأزمات، والنجاح في تحويل التهديدات إلى فرص تعزيز مكانة المملكة، ومواصلة أولوياتها التنموية بكفاءة وإستدامة. ولعل الظروف الحالية دليل على مرونة الاقتصاد الوطني ونضج قدرات منشأته وقوة إمكانات مؤسسات الدولة واستدامته المالية..»

واعتبر «أن جوهر سياسات المملكة الاقتصادية هو تنمية القدرات والإمكانات الوطنية، وتمكين القطاعات الواعدة من القطاع، وارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد إلى 51٪، واتتت منظومة النقل والخدمات

الرياض – وكالات: نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، افتتح صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي أمس، أعمال السنة الثالثة من الدورة التاسعة لمجلس الشورى.

ولدى وصول سمو ولي العهد مقر مجلس الشورى، كان في استقباله صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبد الرحمن بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض، ورئيس مجلس الشورى الشيخ د.عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ. وقد ألقى نيابة عن خادم الحرمين الشريفين، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد، الخطاب الملكي السنوي، الذي نقلته وكالة الأنباء الرسمية (واس)، وقال فيه: نيابة عن سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، نفتتح بعون الله أعمال السنة الثالثة من الدورة التاسعة لمجلس الشورى، سائلين الله تعالى أن يكتب لنا التوفيق.

إن دولتنا المباركة تكمل في يوم التأسيس القادم 300 عام منذ نشأتها، وهي قائمة في كل مراحلها على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، متمسكة بالتوحيد والعدل، وهو نهج لن نحد عنه محافظين على إرثها وقيمها الأصيلة، التي تزداد مع الأيام تجزراً وقوة، وهو ما جعل المواطن يزداد تمسكاً بعقيدته الخالصة وهويته الوطنية الراسخة. ولقد شرف الله دولتنا بخدمة الحرمين الشريفين وعمارته ورعاية قاصديها، وبإيمان ذلك امتداداً لالتزامنا المتوارث في هذا الشأن، واعتزازاً بهذا الشرف العظيم الذي خصنا الله به.

رؤية 2030

وتطرق إلى رؤية «المملكة 2030»، وقال: عشر سنوات حافلة من رؤية 2030، حققت فيها مؤشرات الأداء لبرامج وإستراتيجيات الرؤية 93٪ من مستهدفاتها، وبفضل الله ثم أداء وكفاءة المواطنين والمواطنات الذين كانوا أصل كل نجاح. وسجلت الصادرات غير النفطية نمواً بنسبة 155٪ مقارنة بعام 2016، في انعكاس لتنامي حضور منتجات هذا القطاع، وارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد إلى 51٪، واتتت منظومة النقل والخدمات

في البيان التمهيدي لوزارة المالية السعودية لميزانية العام المالي 2027

1,39 تريليون ريال إجمالي نفقات السعودية و1,2 تريليون إجمالي الإيرادات

تدعم الاقتصاد وتعزز من قدرته على مواصلة تحقيق مستهدفات «رؤية السعودية 2030»، وأكد أيضاً أن الحكومة تسعى إلى مواصلة تنفيذ خطط التحول الاقتصادي بدعم النمو وتوسيع القاعدة الاقتصادية التي تنعكس على نمو الإيرادات غير النفطية، وتساهم في تحقيق مستويات أكثر استدامة واستقراراً للإيرادات على المدى المتوسط والطويل. وبين أن العجز المقدّر في العام 2027 يأتي ضمن سياسة مالية تستهدف المحافظة على متانة المركز المالي للمملكة، وتعزيز الاستدامة المالية، بما يدعم النمو والتكيف مع المتغيرات وإدارة الأزمات والاحتياجات الطارئة، من خلال المحافظة على مستويات مستدامة من الدين العام واحتياطيات مالية معتبرة.

الجدير بالذكر، أن إصدار البيان التمهيدي يأتي للعام التاسع على التوالي، ببيانات أولية توضح جهود حكومة المملكة المستمرة في إضفاء مزيد من الشفافية على أداء المالية العامة وتعزيز الإفصاح المالي، وإطلاع المواطنين والمستثمرين والمهتمين على أبرز التطورات الاقتصادية وتقديرات المالية العامة للعام المقبل وال المدى المتوسط.

إستراتيجية الدين متوسطة المدى، عبر القنوات العامة والخاصة من خلال إصدار السندات والصكوك والقروض بتكلفة عادلة، إضافة إلى التوسع في عمليات التمويل الحكومي البديل عن طريق تمويل المشاريع وتمويل البنى التحتية وكالات ائتمان الصادرات خلال العام 2027 وال المدى المتوسط. من جهته، أكد وزير المالية محمد بن عبدالله الجدة أن التقديرات الأولية للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2027 تأتي في ظل بيئة اقتصادية عالمية تتسم باستمران حالة عدم اليقين وتسارع التطورات الجيوسياسية، مشيراً إلى أن المملكة تواصل إدارة مآلتها العامة وفق منظور طويل المدى، بما يعزز قدرتها على التعامل مع المتغيرات، ومواصلة الإنفاق على الأولويات التنموية والإستراتيجية، مع المحافظة على استدامة ماليتها العامة ومتانة مركزها المالي. وأضاف: أن الحكومة مستمرة في رصد التطورات الاقتصادية والجيوسياسية وتقييم انعكاساتها المحتملة على الاقتصاد العالمي، وسلاسل الإمداد، وأسواق الطاقة، والتعامل معها بسياسات مرنة واستباقية

والجيوسياسية خلال العام 2026 على وتيرة النمو الاقتصادي للمملكة، إذ تشير التقديرات الأولية إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3,6٪، ويعزى ذلك إلى الأنشطة النفطية التي من المتوقع أن تسجل تراجعاً بنسبة 21,8٪، بينما من المتوقع استمرار المحافظة على معدلات النمو الإيجابية في الأنشطة غير النفطية بنسبة 3,2٪ مما يسهم في الحد من أثر انخفاض الأنشطة النفطية. واستعرض البيان أبرز تقديرات المؤشرات الاقتصادية للعام 2026، التي أشارت إلى نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 1,8٪، في النصف الأول من العام، مع ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات تاريخية بلغت 57,3٪ خلال الفترة ذاتها، مدعومة بقوة الطلب المحلي وتدفقات الاستثمار الخاص. إلى جانب ذلك، تشير التوقعات الأولية إلى تسجيل معدل التضخم ارتفاعاً عند نحو 2,1٪ لكامل العام الحالي، أما معدل البطالة بين السعوديين فأنخفض إلى 6,5٪ في الربع الثاني من العام 2026.

وأوضح البيان أن الحكومة تعتزم الاستثمار في عمليات التمويل المحلية والدولية وفق إطار

يتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات نحو 1,2 تريليون ريال في العام 2027، وصولاً إلى نحو 1,35 تريليون ريال في العام 2029، فقد أسهمت تلك المبادرات في رفع الإيرادات غير النفطية من نحو 166 مليار ريال في العام 2015 إلى 505 مليارات ريال في العام 2025، بما عزز استقرار الإيرادات العامة واستدامتها، فيما يقدر أن يبلغ إجمالي النفقات نحو 1,39 تريليون ريال في العام 2027، وصولاً إلى نحو 1,54 تريليون ريال في العام 2029، في ظل مواصلة الإنفاق على الأولويات التنموية والإستراتيجية، والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي.

وتشير التوقعات إلى تسجيل عجز في ميزانية العام 2027 يقارب 3,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في إطار سياسة مالية تستند إلى التخطيط المالي طويل المدى والمحافظة على الاستدامة المالية، بما يمكن الحكومة من تبني سياسات مالية متوازنة عبر الدورات الاقتصادية لدعم النمو الاقتصادي، ومواصلة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية بما يحقق مستهدفات «رؤية السعودية 2030» في المقابل، أثرت التطورات الاقتصادية

أعلنت وزارة المالية في المملكة العربية السعودية عن البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 1448/1449 (2027)، الذي تضمن توقعات بأن يبلغ إجمالي النفقات نحو 1,39 تريليون ريال، وإجمالي الإيرادات نحو 1,2 تريليون ريال، بعجز يقدر بنحو 3,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في إطار نهج مالي يوازن بين دعم النمو الاقتصادي ومواصلة تنفيذ الأولويات التنموية والمحافظة على استدامة المالية العامة.

وأشار البيان إلى أن الاقتصاد السعودي واصل الاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها المملكة منذ إطلاق «رؤية السعودية 2030»، والتي أسهمت في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص، وانعكس ذلك على أداء الأنشطة غير النفطية واستمرار مساهمتها في دعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى انعكاسه على تعزيز مرونة اقتصاد المملكة في مواجهة الصدمات.

ومن المقرر أن تسهم مواصلة تنفيذ مبادرات التنويع الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية في دعم الإيرادات على المدى المتوسط، إذ